

تحرك عاجل

ترحيل ناشط سوداني يتهدهه خطر التعذيب

في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2018، رُجِّل الناشط السياسي السوداني محمد حسن عالم شريف من مصر إلى السودان. واعتقله ضباط من جهاز الأمن والمخابرات الوطني لدى وصوله السودان. ويجري احتجازه في الوقت الراهن بمقر الجهاز في شمال الخرطوم. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجيناً للرأي، لم يُعتقل سوى لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2018، اعتقلت عناصر الأمن المصرية المواطن السوداني والناشط السياسي محمد حسن عالم شريف (المعروف أيضاً بالبوشي)، الذي يبلغ من العمر 33 عامًا، من شقته بالقاهرة. ولم يبرزوا مذكرة بالاعتقال أو التفتيش، ولم يوضحوا أسباب اعتقاله. ورُجِّل في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2018 إلى السودان، حيث اعتقله جهاز الأمن والمخابرات الوطني لدى وصوله. ولا يزال محتجزاً بمقر الجهاز في شمال الخرطوم. ويواجه البوشي خطرًا بالتعرض للتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة السيئة، جراء اعتقاله على أيدي جهاز الأمن والمخابرات.

وكان محمد حسن عالم شريف ناشطاً سياسياً في السودان لعدة أعوام. وتضمنت مقاطع الفيديو التي بثها على منصات التواصل الاجتماعي، التي شملت فيسبوك، انتقاداً لسياسات الحكومة السودانية، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. وواصل نشاطه على الإنترنت بعدما انتقل إلى مصر في 2017. ولاقت بعض مقاطع الفيديو التي بثها انتشاراً كبيراً وحصدت ما بين 25 ألف و30 ألف مشاهدة. واعتقلته السلطات السودانية مرتين لعدة أسابيع في 2012 و2013، إلا أنه أُفرج عنه دون توجيه أي تهمة له. واعتُقل مجدداً في 11 فبراير/شباط 2017، وأُفرج عنه لاحقاً في 30 إبريل/نيسان 2017 دون توجيه تهمة له. ويدعي أنه تعرض لسوء المعاملة أثناء فترة احتجازه، بما في ذلك تعرضه للتهديد والابتزاز من عناصر جهاز الأمن والمخابرات.

وأخبر محامي محمد حسن عالم شريف منظمة العفو الدولية أنه قد يُتهم بارتكاب سبعة جرائم بموجب القانون الجنائي السوداني، تشمل "تقويض النظام الدستوري للبلاد" (وفقاً للمادة 50) و"إثارة الحرب ضد الدولة" (وفقاً للمادة 51)؛ ويُعاقب على هاتين التهمتين إما بالإعدام أو السجن مدى الحياة. كما قد يُتهم أيضاً بـ "التجسس" بموجب المادة 53، وبـ "إثارة الكراهية بين الطوائف" بموجب المادة 64، وبـ "نشر أخبار غير صحيحة" المشمولة بالمادة 66، و"الإخلال بالسلام العام" المنصوص عليها في المادة 69، و"الإزعاج العام" وفقاً للمادة 77. وترى منظمة العفو الدولية أن محمد حسن عالم شريف اعتُقل لمجرد عمله السلمي كناشط معارض وتعتبره سجيناً للرأي.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو بالإنكليزية على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات السودانية إلى الإفراج عن محمد حسن عالم شريف على الفور بدون أي شرط أو قيد؛

- حث السلطات على العمل على أن تتيح لمحمد حسن عالم شريف سبل الاتصال بأسرته، وتلقي العلاج الطبي، والاستعانة بمحامٍ من اختياره على نحوٍ منتظم؛
- حث السلطات على العمل على أن توفر له الحماية من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ريثما يُفرج عنه.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 21 يناير/كانون الثاني 2019 إلى الجهات التالية:

رئيس الجمهورية
فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير
مكتب رئيس الجمهورية
قصر الشعب
ص.ب 281
الخرطوم، السودان
وزير العدل
معالي الوزير محمد أحمد سالم
وزارة العدل
ص.ب 302
شارع النيل
الخرطوم، السودان
و تُرسل نسخ إلى:
وزير الداخلية
أحمد بلال عثمان
وزارة الداخلية
ص.ب 873
الخرطوم، السودان

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

ترحيل ناشط سوداني يتهدهه خطر التعذيب

معلومات إضافية

وثقت منظمة العفو الدولية عشرات الحالات، وتلقت العديد من التقارير بشأن قمع جهاز الأمن والمخابرات الوطني للأنشطة التي كان يمارسها النشطاء السياسيون المناهضون للحكومة، والمدافعون عن حقوق الإنسان، ونشطاء المجتمع المدني في 2016 و2017. فبين نوفمبر/تشرين الثاني 2016 وفبراير/شباط 2017، اعتقل جهاز الأمن العشرات من أعضاء أحزاب المعارضة السياسية، وغيرهم من النشطاء الآخرين الذين أيدوا العصيان المدني الذي نُظم في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2016، احتجاجًا على ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء، ووسائل المواصلات، والمواد الغذائية، والدواء، في السودان. وتعرض المعتقلون لشتى أساليب التعذيب وغيره من سوء المعاملة، بما في ذلك الصعق بالكهرباء والضرب والجلد والحبس الانفرادي والضغط النفسي الشديد. كما تضمن ذلك التهديد بالاعتقال أثناء إجراء التحقيقات. وفي العديد من الحالات، يُحتجز النشطاء لأسابيع أو شهور دون أن يُنهموا بأي جريمة.

واعتقل جهاز الأمن والمخابرات في 2018 ما لا يقل عن 140 من أعضاء أحزاب المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان والطلاب وناشطات حقوق المرأة؛ واحتجزهم بين 6 يناير/كانون الثاني و10 فبراير/شباط. وجاء ذلك على خلفية مظاهرات احتجاجية متفرقة في السودان بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والدواء. وفي إبريل/نيسان 2018، أُفرج عنهم جميعًا دون أن تُوجه لهم تهمة.

ويتمتع جهاز الأمن والمخابرات بسلطات واسعة للاعتقال والاحتجاز، بموجب "قانون الأمن الوطني" لعام 2010، الذي يجيز لعناصر الجهاز اعتقال المشتبه بهم لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف، بدون

مراجعة قضائية. وكثيرًا ما يقوم مسؤولو الجهاز باستغلال هذه السلطات لاعتقال الأفراد تعسفيًا واحتجازهم؛ وقد تعرض العديد منهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وبموجب القانون ذاته، يحظى عناصر الجهاز بحماية من الملاحقة القضائية عن أي فعلٍ يُرتكب في سياق تأديتهم للعمل، مما أفضى إلى انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب. كما أدى التعديل الدستوري للمادة 151 (من "قانون الأمن الوطني")، الذي مرره البرلمان في 5 يناير/كانون الثاني 2015، ووسع نطاق صلاحيات الجهاز إلى تفاقم الأوضاع. فقام التعديل بتحويل جهاز الأمن والمخابرات الوطني من وكالة مخابرات تركز على جمع المعلومات وتحليلها، وتقديم المشورة، إلى هيئة متكاملة للأمن تتمتع بصلاحيات هائلة لممارسة خليط من المهام التي عادةً ما تقوم بها القوات المسلحة أو أجهزة إنفاذ القانون؛ حيث جعله يتمتع بسلطة تقديرية لا حدود لها بتقرير ما الذي يشكل تهديدًا سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا، وكيفية التعامل مع هذه التهديدات. فلا يشترط "قانون الأمن الوطني" ولا المادة 151 المعدلة منه صراحةً أو ضمناً أن يتقيد جهاز الأمن والمخابرات الوطني بالقوانين الدولية أو الإقليمية أو المحلية ذات الصلة، أثناء تنفيذ مهامه.

الاسم: محمد حسن عالم شريف

النوع: ذكر

التحرك العاجل: UA 205/18 رقم الوثيقة: AFR 54/9506/2018 السودان بتاريخ: 10 ديسمبر/كانون الأول 2018